

## العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

\*د. عفراء زحلووط

\*\*لميس احمد

( تاريخ الإيداع 18 / 1 / 2022. قُبل للنشر في 27 / 3 / 2022 )

### □ ملخص □

تناول هذا البحث العوامل التي قد تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية. ولتحقيق هدف البحث تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس إجمالي المستحقات لـ Givoly & Hayan (2000). وتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ الشركات المساهمة السورية تمارس التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أن التحفظ المحاسبي يتأثر بكل من حجم الشركة والرافعة المالية ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. حيث يزداد مستوى التحفظ المحاسبي بزيادة كل من حجم الشركة والرافعة المالية، كما أن مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف القطاع التي تنتمي إليه الشركة، إذ كانت شركات قطاع الاتصالات الأكثر تحفظاً بين شركات العينة. الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي - إجمالي المستحقات - حجم الشركة - معدل الرافعة المالية - نوع القطاع - الشركات المساهمة - هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية

\*أستاذ مساعد في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس.  
\*\*طالبة ماجستير في قسم المحاسبة - جامعة طرطوس.

## **Factors Affecting the Degree of Accounting Conservatism - Empirical Study in Syrian Corporation**

**DR. Afraa Zahlot\***  
**Lamis Ahmad\*\***

( Received 18 / 1 / 2022 . Accepted 27 / 3 / 2022)

### **□ ABSTRACT □**

This research studies the factors that may affect the level of accounting conservatism for Syrian companies. To achieve the goal of the research, the accounting conservatism was measured using the total accruals scale to Givoly & Hayan (2000).

The research reached the conclusion that the Syrian companies practice accounting conservatism. In addition to the fact that the accounting conservatism is affected by the size of the company, the financial leverage and the type of sector to which the company belongs. Where the level of accounting conservatism increases with the increase in both the size of the company and the financial leverage, and the level of accounting conservatism varies according to the sector to which the company belongs, as the telecommunications sector companies were the most conservative among the sample companies.

**Keywords: Accounting Conservatism – Total Accruals – Firm Size – Leverage – Type Sector – Joint Stock Companies – Syrian Commission of Financial Markets and Securities.**

---

\*Assistant Professor in the Accounting Department at the Faculty of Economics – Tartous University

\*\*Master's Student in Accounting Department - Tartous University

## المقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً مهماً للبحث في مجال التحفظ المحاسبي، مما يعكس أصالة الموضوع وقدرته التنافسية العالية في العالم الأكاديمي الحالي. حيث يشكل التحفظ المحاسبي موضوعاً ذو أهمية عالية لكل من الممارسين لمهنة المحاسبة وللباحثين الأكاديميين (Collazo-Reyes, 2014).

كما ظلّ التحفظ المحاسبي أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لفترة تزيد عن خمسة عقود وخضع للعديد من الأبحاث الأكاديمية (Khan and Watts, 2009). إذ يسعى التحفظ المحاسبي إلى تعزيز كفاءة التعاقد مع المدينين والمديرين، وتقليل تكاليف التقاضي المتوقعة للمساهمين وتخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية (Kim et al, 2018).

يعدّ التحفظ في إعلان النتائج الجيدة للشركة دليلاً على زيادة مصداقية المعلومات المالية وزيادة قدرتها على التنبؤ بالمستقبل (Hamdan et al, 2011). كما لا بدّ من تأثر التحفظ المحاسبي بخصائص الشركة المختلفة، مثل حجم الشركة ومعدل الرافعة المالية ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وبالعديد من الخواص الأخرى، لذلك جاء هذا البحث بهدف قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية، بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير كل من حجم الشركة ومعدل الرافعة المالية ونوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في الهيئة السورية للأوراق والأسواق المالية.

## مشكلة البحث

بما أنّ التحفظ المحاسبي أحد أهم السياسات المحاسبية التي يتبعها المحاسب عند إعداد القوائم المالية، فإنّ هذه السياسة سوف تتأثر بالعديد من العوامل الخاصة بالشركة، لذلك من المهم تحديد تلك العوامل ودراستها بهدف تحديد وضع الشركة بالشكل الأمثل الذي يعبر عن وضعها المالي الحقيقي. أهم العوامل التي تمّ ذكرها في الدراسات السابقة كانت حجم الشركة والرافعة المالية (المديونية) ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. بالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤلات الآتية:

- هل تمارس الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية التحفظ المحاسبي؟
- هل يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية؟
- هل يوجد تأثير معنوي لمعدل الرافعة المالية في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية؟
- هل يوجد فروق معنوية في ممارسة التحفظ المحاسبي بين قطاعات الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية؟

## أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث بالجوانب الآتية

**الأهمية العلمية:** تتبع أهمية البحث العلمية من حيث أن التحفظ المحاسبي ما زال مثاراً للجدل في الدراسات السابقة، فهو من ناحية استراتيجية تتبعها الإدارة وخاصة محاسبية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، ومن ناحية أخرى يعدّه بعض الباحثين مجالاً لإدارة الأرباح ويعطي صورة غير واقعية للأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

لذلك من المهم دراسة التحفظ المحاسبي ودراسة العوامل التي قد تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك في بيئات عمل مختلفة عن الدراسات السابقة، بالإضافة إلى استخدام مقاييس مختلفة أيضاً.

**الأهمية العملية:** تتمثل أهمية البحث العملية من خلال تقديم أدلة تجريبية حول تأثير كل من حجم الشركة والرافعة المالية ونوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي المُقاس في الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية والتي قد تختلف من الناحية التنظيمية والتشريعية عما تمت دراسته سابقاً. بالإضافة إلى مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية بالحكم على موثوقية الأرباح المُفصح عنها ضمن التقارير المالية قبل البدء بتحليلها، كما يقدم نتائج عملية تهم القائمين على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي ضمن التقارير المالية للشركات المسجلة في الهيئة.

ويهدف هذا البحث إلى:

- قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية.
- اختبار وجود أثر لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية.
- اختبار وجود تأثير لمعدل الرافعة المالية في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية.
- اختبار وجود فروق معنوية في ممارسة التحفظ المحاسبي بين قطاعات الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية.

### **منهجية البحث**

يعد هذا البحث من البحوث الكمية التفسيرية، وقد تم استخدام المنهج التجريبي لاختبار تأثير كل من حجم الشركة والرافعة المالية ونوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي.

### **مجتمع وعينة البحث**

مجتمع البحث هو الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتم اختيار العينة وفقاً لأسلوب المسح الشامل، لذلك تكون العينة هي نفسها مجتمع البحث التي تضم كل الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بعد استبعاد:

- شركات الخدمات المالية من مصارف وشركات تأمين وصرافة ووساطة نظراً لطبيعتها المختلفة.
- الشركات التي لم تتمكن الباحثة من العثور على بياناتها سواء من موقع الهيئة الإلكتروني أو من المواقع الإلكترونية لهذه الشركات.

ويمكن عرض توزيع العينة في الجدول (1):

الجدول (1): عدد الشركات المسجلة في هيئة الاسواق والأوراق المالية في سورية

القطاع	اتصالات	خدمات	زراعة	صناعة	الإجمالي
عدد الشركات	2	5	6	5	18
عدد الشركات التي توفرت بياناتها	2	4	4	4	14

المصدر: إعداد الباحثة

بالتالي، يبلغ عدد شركات العينة أربع عشرة شركة، وقد تمت دراستها خلال الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية عام 2020، فيكون عدد المشاهدات 140 مشاهدة.

تمّ اختبار الفرضيات من خلال جمع بيانات ثانوية من التقارير المالية المنشورة للشركات المدروسة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بالإضافة الى الاستعانة بمواقع الشركات المدروسة.

### فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: تمارس الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والاسواق المالية في سورية التحفظ المحاسبي.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية.
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لمعدل الرافعة المالية في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية.
- الفرضية الرابعة: توجد فروق معنوية في مستوى التحفظ المحاسبي بين قطاعات الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية.

### قياس المتغيرات

#### قياس المتغير التابع (التحفظ المحاسبي)

تمّ قياس التحفظ المحاسبي عن طريق المقياس الذي تمّ تطويره من قبل Givoly & Hayn (2000) وهو مقياس إجمالي المستحقات. الذي يقوم على حساب الفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، وفيما يأتي المعادلة الممثلة للتحفظ المحاسبي غير المشروط (إجمالي المستحقات):

$$ACC_{it} = \{(NI_{it} + Dep_{it}) - OCF_{it}\} / TA_{it}$$

حيث:

اجمالي المستحقات للشركة i في السنة t	ACC <sub>it</sub>
صافي دخل الشركة i في السنة t	NI
مصروف الاستهلاك	Dep
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t	OCF <sub>it</sub>
اجمالي الأصول في بداية السنة.	TA <sub>it</sub>

يعد ظهور إجمالي المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية معقولة دليل على استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، وهذا بدوره دليل على وجود سياسات متحفظة أدت الى تخفيض الأرباح التي أعلنتها الشركة في حين بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح محققة ولكن غير معترف بها (Givoly & Hayn, 2000).

وتمّ استخدام هذا المقياس من قبل العديد من الدراسات السابقة مثل دراسات Jaggi et al (2019) و Liu (2019) ومحمد (2019) و Ahmed et al (2002) و Xu et al (2012) و جاسم وآخرون (2021).

تشير الباحثة أنه تمّ ضرب قيمة إجمالي المستحقات بـ (1 - ) وذلك عند تحديد مصفوفة الارتباط وعند اختبار نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لسهولة تفسير النتائج.

### قياس المتغيرات المستقلة

**حجم الشركة:** يوجد تأثير لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي، وهذا ما أكدته مختلف الدراسات السابقة، منها دراسة (2011) hamdan et al و (2010) Cano-Rodríguez. ومن أجل قياس حجم الشركة في هذا البحث تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

**الرافعة المالية:** يتأثر مستوى التحفظ المحاسبي بمستوى الديون والالتزامات التي تتحملها الشركة، وهذا ما أكدته دراسة (2011) hamdan et al و (2016) Kim and Zhang. ومن أجل قياس معدل الرافعة المالية للشركات المدروسة تم استخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

**نوع القطاع:** سيتم تصنيف الشركات إلى أربعة قطاعات وهي الاتصالات والخدمات والزراعة والصناعة. بالنسبة للفرضية الأولى فقد تم اختبارها عن طريق استخدام اختبار T One Sample للعينة الواحدة. كذلك تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الآتي لاختبار الفرضية الثانية والثالثة، وتم صياغته على الشكل الآتي:

$$\text{conacc}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{size}_{it} + \beta_2 \text{Lev}_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث:

conacc<sub>it</sub>: إجمالي المستحقات.

size<sub>it</sub>: حجم الشركة.

Lev<sub>it</sub>: الرافعة المالية.

كم تم اختبار الفرضية الرابعة عن طريق اختبار ANOVA لمقارنة المتوسطات، وذلك بعد قياس متوسط التحفظ المحاسبي لكل قطاع.

### الدراسات السابقة

فيما يأتي أهم الدراسات التي تناولت قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة كساب (2011) بعنوان: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية.

هدفت الدراسة لتحديد ودراسة تأثير كل من حجم الشركة ونسبة المديونية وآليات الحوكمة والمعايير المحاسبية في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس التحفظ المحاسبي بواسطة مقياس القيمة الدفترية على القيمة السوقية لحقوق الملكية.

وتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي ومعدل المديونية. وبالنسبة لآليات الحوكمة تم إثبات وجود علاقة بينها وبين مستوى التحفظ المحاسبي، وهي علاقة طردية مع نسبة الأعضاء المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة. فيما يخص المعايير المحاسبية تمت مقارنة مستوى التحفظ لدى الشركات المساهمة السعودية الخاضعة للمعايير الوطنية مع الشركات المساهمة المصرية الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية، وكانت النتيجة وجود فرق في مستوى التحفظ بين المجموعتين، حيث أثبتت الشركات السعودية مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي

دراسة (2011) Hamdan et al بعنوان: Factors Influencing the Level of Accounting

Conservatism in the Financial Statements

هدفت الدراسة إلى تقييم دور القطاع العام في تنظيم معايير المحاسبة في الكويت من خلال فحص قدرته على إلزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE) بتقديم مستوى معقول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات فيما يتعلق بحجم الشركة ومعدل الرافعة المالية ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. تكونت عينة الدراسة من (225) شركة مقيدة ببورصة الكويت للأوراق المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن القطاع العام لتنظيم معايير المحاسبة نجح في إجبار الشركات الكويتية على تقديم مستوى معقول من التحفظ المحاسبي. ووجدت الدراسة أيضاً أن البيانات المالية للشركات الصغيرة كانت متحفظة، في حين أن البيانات المالية للشركات الكبيرة لم تكن كذلك. كما كان هناك تأثير لمعدل الرافعة المالية في مستوى التحفظ المحاسبي حيث كانت الشركات ذات الديون المنخفضة أكثر تحفظاً من الشركات ذات الديون الأعلى. كما كانت القوائم المالية للقطاع المالي في سوق الكويت للأوراق المالية هي الأكثر تحفظاً.

دراسة حمدان، علام محمد. (2012) بعنوان: العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير

المالية: دليل من الأردن

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية، وكذلك بحثت في العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات وهي: نشاط القطاع، وحجم الشركة، والمديونية؛ ولتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام نموذج Basu (1997) للتحفظ المحاسبي.

أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية، كما وجدت الدراسة أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، كذلك كان لعامل الحجم أثر في مستوى التحفظ المحاسبي؛ إذ تبين أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم، بينما لم يكن لعامل المديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية.

دراسة علي وبهاء الدين (2019) بعنوان: العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي دراسة لعينة من شركات التأمين

المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية (2005-2016)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي ودراسة تأثير كل من عمر الشركة وحجم الشركة ومعدل المديونية عليه وذلك في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. ووجدت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين وجدت أن الشركات ذات الديون العالية (معدل الرافعة المالية) تمارس التحفظ المحاسبي في تقاريرها أكثر من الشركات ذات الديون المنخفضة، بينما لم تكن هناك أي علاقة بين عمر الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي.

يتشابه هذا البحث مع الدراسات السابقة في دراسته للعوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي واختلف عنها من ناحية بيئة التطبيق، حيث تم تطبيقه على الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

## الدراسة النظرية

### مفهوم التحفظ المحاسبي

تعد سياسة التحفظ المحاسبي من أقدم السياسات وأكثرها جدلاً في المحاسبة، فقد تعددت آراء الباحثين ما بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة.

ركزت الأدبيات في البداية على وصف ظاهرة التحفظ المحاسبي عموماً، في حين ركزت الأبحاث الأكاديمية الأكثر حداثة على دراسة التحفظ من خلال ثلاثة اتجاهات (Homburg & Nasev, 2009):

- الاتجاه الأول: يهدف إلى تقييم تأثير التحفظ المحاسبي على القرارات الاقتصادية.
- الاتجاه الثاني: يركز على قياس التحفظ المحاسبي وتطوير مقاييسه.
- الاتجاه الثالث: يركز على دمج التحفظ المحاسبي في نماذج التقييم.

أورد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) في عام 1980 ضمن الإطار المفاهيمي رقم 2 تعريفاً للتحفظ المحاسبي بأنه "تصرف حذر بشأن حالات عدم اليقين وذلك لضمان أن عدم اليقين والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال قد تم أخذها بالاعتبار". وكان لـ Belkaoui (1985) رأي مشابه حيث عرّف التحفظ المحاسبي على أنه "الاعتراف بأدنى القيم للأصول والإيرادات، وبأعلى القيم للالتزامات والمصاريف" (Basu, 1997). ووافق Watts & Zimmerman (1986) حيث عرّف التحفظ المحاسبي بأنه "عدم توقع الأرباح والحيطة والحذر من الخسائر المحتملة". بينما عرّفه Basu (1997) بأنه "ميل المحاسبين إلى المطالبة بدرجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة في القوائم المالية أكثر من الأخبار السيئة بالتالي، تستجيب الأرباح إلى الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة".

كما أشار Haller (2003) إلى أن التحفظ المحاسبي هو فعل يقوم فيه المحاسب ويصب بمجمله في مصلحة الدائنين وحماية مصالحهم. بينما يرى Liu et al (2019) إلى أن التحفظ المحاسبي هو رد فعل حكيم على حالات عدم اليقين والمخاطر التي تواجه الأعمال، كما أنه يلعب دوراً بارزاً في إعداد التقارير المالية التي توفر معلومات مفيدة لمساعدة المساهمين في مراقبة إدارة الشركة.

في حين يرى كل من Beaver & Ryan (2005) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى خفض القيمة الدفترية للأصول بالنسبة إلى قيمتها السوقية وذلك بسبب وجود شهرة غير معلنة للشركة. بينما عرّفه latridis (2011) على أنه الإفصاح غير المتماثل عن المعلومات المحاسبية، أي الإبلاغ عن الخسائر في وقتها على عكس الأرباح، والذي من شأنه أن يجعل الإفصاح عن الخسائر ذو مصداقية أكبر من الإفصاح عن الأرباح. بالتالي، يمكن اعتبار ممارسات التحفظ المحاسبي سياسات أو اتجاهات محاسبية تؤدي إلى تخفيض صافي قيمة الأصول، وهو أحد أكثر السمات أهمية بالنسبة للمعلومات المحاسبية، والتي يعود تاريخها إلى قرون مضت (Watts, 2003).

تميز الأدبيات المحاسبية بين نوعين من التحفظ المحاسبي، يشير النوع الأول إلى التحفظ المحاسبي المشروط، ويشير النوع الثاني إلى التحفظ المحاسبي غير المشروط وفيما يلي توضيح لكل منهما:

- 1- التحفظ المحاسبي المشروط: يحدث التحفظ المحاسبي المشروط لأن مبادئ المحاسبة تتطلب درجة أعلى للتحقق من الأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة، وهذا سيؤدي إلى إدراك أسرع للأخبار السيئة مقابل الأخبار الجيدة وبالتالي انعكاس ذلك في الأرباح (Homburg & Nasev, 2009).
- كما يسمى بالتحفظ اللاحق Exposit Conservatism، ويطلق عليه البعض كذلك بتحفظ قائمة الدخل لأنه يقوم على دراسة الأرباح المحاسبية وعوائد وأسعار الأسهم (محمد، 2019).



2- التحفظ المحاسبي غير المشروط: يشير التحفظ المحاسبي غير المشروط الى الاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المفضح عنها إلى الحد الأدنى من خلال تقييم الأصول بشكل منخفض، وتقييم الالتزامات بالشكل الأعلى (Givoly & Hayn, 2000). كما يسمى بالتحفظ المسبق Extant Conservatism. ويطلق عليه البعض باسم تحفظ قائمة المركز المالي لأنه يؤثر على قيمة الأصول الواردة فيها (محمد، 2019).

يتعلق التحفظ المحاسبي غير المشروط بالاعتراف المبكر بالخسائر بغض النظر عما إذا كانت الأخبار جيدة أو سيئة (Qiang, 2007). كما يمكن الإضافة في هذا المجال إلى أنّ الشركات التي تقدم تقارير مالية عالية الجودة تبتعد عن ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط (latridis, 2011).

### مبررات التحفظ المحاسبي

قدّمت الدراسات المحاسبية العديد من التفسيرات والمبررات لاستخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تشير بمعظمها إلى أنّ التحفظ المحاسبي يشكل فائدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية (watts,2003)، وفيما يأتي بعض من هذه المبررات:

1- **المبررات التنظيمية:** يرى watts (2003) أنّ التحفظ المحاسبي ينشأ لكونه جزء من الاستراتيجية الفعالة المستخدمة من قبل الشركة في تنظيم عقودها مع مختلف الأطراف.

2- **تكاليف التقاضي:** وهي المصاريف التي تتحملها الشركة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة ضدها سواء من المساهمين أو من الأطراف الأخرى. إذ يرى watts (2003) أنّ المبالغة في تقدير صافي أصول الشركة من الممكن أن يولد تكاليف تقاضي مرتفعة للشركة. وبما أنّ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى التقليل من صافي أصول الشركة بالتالي يقلل من تكاليف التقاضي المتوقعة للشركة.

3- **الضرائب:** من الطبيعي أن قيمة الضريبة تزداد بزيادة رقم الأرباح المفصح عنه. عندئذ سيكون تخفيض الأرباح مرغوباً به من قبل الإدارة، بالتالي سوف يزداد الطلب على السياسات المتحفظة رغبةً بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة (قرال وزرقون وزرقون، 2019).

4- **التعاقد:** نشأت التعاقدات بسبب مشاكل الوكالة بين الوكيل والأصيل، وقُسمت هذه التعاقدات إلى عقود الدين وعقود مكافآت (تعويضات) الإدارة (صالح وصبري وطاحون، 2017). كما أنّ أبرز مشاكل الوكالة هي مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة ضمن عقود الشركة والتي يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لمواجهتها. كما أثبتت دراسة الطويل وشاهين (2017) إلى أنّ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات.

### العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركة. وبالاعتماد على عدد من الدراسات يمكن تناول أهم هذه العوامل:

i. **حجم الشركة:** وجدت دراسة hamdan et al, (2011) أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات صغيرة الحجم كانت أكثر تحفظاً من التقارير المالية الصادرة عن الشركات كبيرة الحجم، في حين وجدت دراسة Cano-Rodríguez, (2010) أن العلاقة طردية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وحجم الشركة، وبالتالي

فإن التحفظ المحاسبي قد يتأثر بحجم الشركة باختلاف نوع التحفظ المحاسبي المطبق في الشركة وباختلاف المقياس المستخدم لقياس التحفظ المحاسبي.

ii. **معدل الرافعة المالية (المديونية):** كلما كانت الشركات تعتمد في هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون أكثر تحفظاً. وبالتالي العلاقة أيضاً عكسية بين حجم الديون ومستوى التحفظ المحاسبي، باعتبار أن المقرض عند منح القرض للمقترض يفرض عليه بعض الشروط ومن ضمنها مستوى دخل معين، وبالتالي المقترض (الشركة) لن يكون من مصلحته ممارسة التحفظ الذي سيؤدي الى تخفيض الأرباح الذي قد يؤدي الى قيام المقرض بالمطالبة برد القرض فوراً بسبب إخلال الشركة لشروط العقد.

iii. **طبيعة الشركة:** يتأثر مستوى التحفظ المحاسبي بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث وجدت دراسة hamdan et al (2011) أن شركات القطاع المالي أكثر تحفظاً من نظرائها في القطاع الصناعي والخدمي. كما وجدت دراسة kwon et al (2006) أن الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كشرركات الاتصالات والحاسبات الآلية تمارس التحفظ المحاسبي بشكل أكبر مقارنة بالشركات التي تعمل في الصناعات منخفضة التكنولوجيا كالشركات التي تعمل في مجال الزراعة والأغذية.

تختلف نتائج الدراسات والأبحاث حول علاقة العوامل والمتغيرات السابقة بمستوى التحفظ المحاسبي في الشركة، وذلك يعود لاختلاف طبيعة البيئات الاقتصادية التي طبقت فيها الدراسات وطبيعة الأنظمة المالية الموجودة فيها، بالإضافة الى تباين المقاييس المستخدمة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، إلا أنها بالمجمل أثبتت وجود علاقة وتأثير لكل من حجم الشركة ونسبة المديونية وطبيعة عمل الشركة سواء كانت علاقة إيجابية أو سلبية.

## النتائج والمناقشة

### التحليل الوصفي

يظهر الجدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحفظ المحاسبي وحجم الشركة ومعدل الرافعة المالية. ويتضح أنّ المتوسط الحسابي للمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) معبراً عنه بإجمالي المستحقات يبلغ (-0.0270) وهي قيمة سلبية، وتدل على ممارسة شركات العينة للتحفظ المحاسبي خلال الفترة الزمنية المدروسة، وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.2806 وهي قيمة صغيرة تدل على وجود تفاوت وتباين بممارسة التحفظ المحاسبي بين شركات العينة المدروسة.

بلغ متوسط المديونية (الرافعة المالية) عند شركات العينة نسبة 52% وهي نسبة متوسطة، كما بلغ متوسط حجم شركات العينة 21.4.

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Variance
اجمالي المستحقات	140	-.02705	.280638	.079
حجم الشركة	140	21.4272	2.46524	6.077
الرافعة المالية	140	.5297	.38201	.146
Valid N (listwise)	140			

المصدر: إعداد الباحثة نتائج SPSS

ويتضح من الجدول (3) أن شركات الصناعة هي الأكثر استناداً ضمن شركات العينة حيث بلغ متوسط الرافعة المالية لديها 72%. بينما يتضح من الجدول (3) أن شركات العينة ذات حجم متقارب باستثناء شركات الاتصالات فهي الأكبر حجماً حيث بلغ متوسط حجمها 25.42 وهي أعلى قيمة.

كما تمّ ملاحظة وجود فروق في ممارسة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الأربع لشركات الهيئة، كما يتضح في الجدول (3) أنّ شركات الاتصالات والخدمات المسجلة في الهيئة هي الأكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي غير المشروط في المتوسط، بالإضافة إلى كونها أكبر شركات العينة حجماً، في حين أنّ شركات الزراعة والصناعة أقل ممارسة للتحفظ المحاسبي غير المشروط وتكاد تكون ممارسة التحفظ المحاسبي قليلة جداً نظراً لغلبة القيمة الموجبة لإجمالي المستحقات خلال الفترة المدروسة.

الجدول (3): متوسط إجمالي المستحقات للقطاعات المسجلة في هيئة الأسواق الأوراق المالية

القطاع	عدد الشركات	متوسط إجمالي المستحقات	متوسط حجم الشركة	متوسط الرافعة المالية
قطاع الاتصالات	2	-0.1404	25.42	0.66
قطاع الخدمات	4	-0.0529	21.34	0.39
قطاع الزراعة	4	0.0263	20.23	0.40
قطاع الصناعة	4	0.0021	20.70	0.72

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

#### دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات

يتضح من الجدول (4) الذي يعرض مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط مهمة إحصائياً بين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (حجم الشركة ومعدل الرافعة المالية ونوع القطاع). وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون Simple Linear Correlation، ويمكن عرض هذه العلاقات على الشكل الآتي:

توجد علاقة ارتباط مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة بنسبة (44.9%)، وهي علاقة طردية موجبة ومتوسطة القوة.

توجد علاقة ارتباط مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% بين مستوى التحفظ المحاسبي ومعدل الرافعة المالية بنسبة (20.2%) وهي علاقة طردية ضعيفة موجبة.

بالنسبة لمتغير القطاع، فقد قامت الباحثة بتحديد أربع متغيرات وهمية، كل متغير يعبر عن اسم القطاع وذلك على الشكل الآتي:

✓ قطاع الاتصالات (tel): عندما تنتمي الشركة إلى قطاع الاتصالات تأخذ القيمة (1) وتأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

✓ قطاع الخدمات (ser): عندما تنتمي الشركة إلى قطاع الخدمات تأخذ القيمة (1) وتأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

✓ قطاع الزراعة (agr): عندما تنتمي الشركة إلى قطاع الزراعة تأخذ القيمة (1) وتأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

✓ قطاع الصناعة (ind): عندما تنتمي الشركة إلى قطاع الصناعة تأخذ القيمة (1) وتأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

ويتضح من الجدول (4) أن التحفظ المحاسبي يرتبط بنسبة (60.1%) مع قساع الاتصالات، وهو ارتباط مهم إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. ويرتبط التحفظ المحاسبي مع قطاع الخدمات بنسبة (-18.9%) وهي علاقة عكسية (سلبية)، في حين لم يتم تسجيل أي ارتباط معنوي بين التحفظ المحاسبي وانتماء الشركة إلى كل من قطاع الزراعة والصناعة.

الجدول (4): مصفوفة الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون

		Correlations						
		conac	حجم	الرافعة				
		c	الشركة	المالية	tel	ser	agr	ind
conacc	Pearson Correlation	1	.449**	.202*	.601**	-	-	-
	Sig. (2-tailed)		.000	.027	.000	.189-*	.134-	.156-
حجم الشركة	Pearson Correlation		1	-	.707**	-	-	-
	Sig. (2-tailed)	.		.047-	.000	.018-	.370- **	.170-
الرافعة المالية	Pearson Correlation			1	.277**	-	-	.264**
	Sig. (2-tailed)				.002	.254- **	.197-*	.004
tel	Pearson Correlation	.	.	.	1	-	-	-
	Sig. (2-tailed)	.	.	.		.275- **	.291- **	.226-*
ser	Pearson Correlation					1	-	-
	Sig. (2-tailed)						.454- **	.353- **
	Sig. (2-tailed)						.000	.000

agr	Pearson Correlation					1	-
	Sig. (2-tailed)	.	.	.	.		.374- **
ind	Pearson Correlation			.			1
	Sig. (2-tailed)						.000
<p>** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).</p> <p>* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).</p>							

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج SPSS

### اختبار الفرضيات

**اختبار الفرضية الأولى** تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (T one sample)، التي تنص على أن الشركات المدروسة تمارس التحفظ المحاسبي في حال كانت نتيجة الاختبار جوهريّة وذات دلالة احصائية، ويتضح من الجدول (5) أن قيمة Sig تساوي (0.002) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بالتالي تم قبول الفرضية البديلة، أي أن الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تمارس التحفظ المحاسبي.

الجدول (5): نتائج اختبار One Sample Test

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
اجمالي	-	118	.002	-.068532	-.11224	-.02482
المستحقات	3.100					
	-					

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج SPSS

**اختبار الفرضية الثانية والثالثة** من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لقياس قوة العلاقة بين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) والمتغيران المستقل حجم الشركة ومعدل الرافعة المالية. كما تمّ التحقق من شروط تطبيق الانحدار المتعدد من خلال ما يلي:

1- كما تمّ إجراء اختبار Mahalanobis لتحديد وجود القيم المتطرفة في نموذج الانحدار، ويعرض الجدول (6) نتائج هذا الاختبار. وتبين وجود 20 قيمة متطرفة وهي القيم المقابلة للحالات (1-2-3-4-5-6-7-8-9-133-134-135-136-137-138-139-140) وقد تم استبعادها من نموذج الانحدار.

الجدول (6): نتائج اختبار ماھلانوبس

**Residuals Statistics<sup>a</sup>**

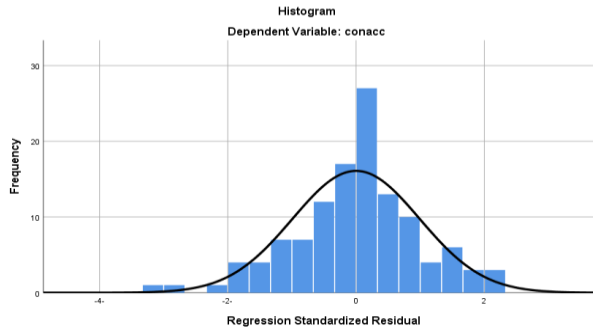
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Mahal. Distance	.002	8.349	1.983	1.897

a: Dependent Variable: conacc

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج spss

2- جرى التحقق من شروط الطبيعية والخطية والتجانس لنموذج الانحدار في الشكل (1) وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال شكل المدرج والمنحنى التكراري ذي الشكل الخطي.

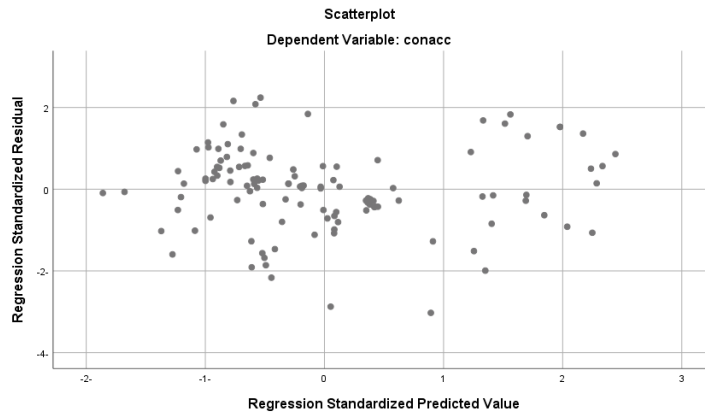
الشكل (1): المدرج والمنحنى التكراري في نموذج الانحدار



المصدر: نتائج spss

ويؤكد شكل انتشار البواقي مقابل القيم المتوقعة للمتغير التابع الشكل (2) عدم وجود شكل محدد لانتشار نقاط البيانات وهذا ما يتفق مع شرط الخطية.

الشكل (2) شكل انتشار البواقي مقابل القيم المتوقعة للمتغير التابع في نموذج الانحدار



المصدر: نتائج spss

3- من خلال مصفوفة الارتباط يتضح أنه لا يوجد علاقات ارتباط بين المتغيرين المستقلين وبالتالي لا تعاني البيانات من مشكلة الارتباط الخطي. وللتأكد من ذلك تم استخدام معامل التضخم المتباين VIF ونلاحظ من الجدول (7) أن قيمة VIF أقل من 3 وذلك دليل على أن البيانات لا تعاني من مشكلة التعددية الخطية.

الجدول (7): نتائج VIF في نموذج الانحدار

Coefficients <sup>a</sup>			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	حجم الشركة	.998	1.002
	الرافعة	.998	1.002
	المالية		

a. Dependent Variable: conacc

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج spss

بعد أن تم التحقق من شروط الانحدار، يتضح من الجدول (8) جدول تحليل التباين ثبات صلاحية نموذج الانحدار، وذلك بالاستناد إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (19.642) عن قيمتها الجدولية والبالغة (3.07) عند درجتى حرية وهذا يدل على أن المعادلة الممثلة للنموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لذلك يمكن الاعتماد على النموذج، كما يتبين من الجدول أن قيمة Sig تبلغ 0.000 وهي قيمة أقل من 1%، وبالتالي يجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على معنوية الانحدار.

الجدول (8): جدول تحليل التباين ANOVA

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.224	2	.112	19.642	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.668	117	.006		
	Total	.892	119			

a. Dependent Variable: conacc  
b. Predictors: (Constant), الشركة حجم, المالية الرافعة, (Constant)

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج spss

يتبين من الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي 25.1%، وهذا يشير إلى أن 25.1% تقريباً من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) تفسرها المتغيرات المستقلة (حجم الشركة ومعدل الرافعة المالية)، وتبلغ قيمة الخطأ المعياري 0.0755 وهي قيمة صغيرة وتدلل على صحة النموذج. كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 50.1% وهي قيمة جيدة وإيجابية لمعامل الارتباط وبالتالي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول (9): خلاصة نموذج الانحدار

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.501 <sup>a</sup>	.251	.239	.075563
a. Predictors: (Constant), المالية الرافعة, الشركة حجم				
b. Dependent Variable: conacc				

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج spss

ومن أجل معرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مستقلاً عن الآخر يتم اللجوء إلى اختبار T- test الخاص بمعاملات الانحدار الموضح في الجدول (10). إذ يشير الجدول إلى معاملات المتغيرات المستقلة المؤثرة على نموذج الانحدار، حيث تبلغ قيمة معامل حجم الشركة (0.017) بخطأ معياري قدره 0.064. وأن قيمة t تساوي (5.735) وقيمة Sig تبلغ 0.000 وهي أقل من 5% مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند هذا المستوى. وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية التي تقول أنه يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي حيث تزداد ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي بزيادة حجم الشركة.

بالنسبة لمعدل الرافعة المالية يتضح من الجدول (10) أن قيمة المعامل تساوي (0.063) بخطأ معياري قدره (0.023). وأن قيمة t تساوي (2.793) وقيمة Sig تبلغ 0.006 وهي أقل من 5%، مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند هذا المستوى. وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة والتي تقول أنه يوجد تأثير معنوي لمعدل الرافعة المالية على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تزداد ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي بزيادة معدل الرافعة المالية

الجدول (10): معاملات المتغيرات المستقلة

Coefficients <sup>a</sup>									
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-.379	.064		-5.942	.000			
	حجم الشركة	.017	.003	.459	5.735	.000	.449	.468	.459



الرافعة المالية	.063	.023	.224	2.793	.006	.202	.250	.223
a. Dependent Variable: conacc								

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج SPSS

وتم كتابة معادلة الانحدار المقبولة إحصائياً على الشكل التالي:

$$Acc_{it} = -0.379 + 0.017 Size_{it} + 0.063 Lev_{it}$$

ويمكن تفسير المعادلة وفق الآتي:

تبلغ قيمة التحفظ المحاسبي بدون وجود أي تأثير لأي متغير مستقل في النموذج (-0,379).

تزداد قيمة التحفظ المحاسبي بقيمة (0.017) عند زيادة حجم الشركة.

تزداد قيمة التحفظ المحاسبي بقيمة (0.063) عند زيادة معدل الرافعة المالية.

#### اختبار الفرضية الرابعة:

تم حساب متوسط التحفظ المحاسبي لكل قطاع من قطاعات هيئة الأوراق والأسواق المالية الأربعة (الاتصالات والخدمات والصناعة والزراعة) كما ذكر في الجدول (3)، ومن ثم تم إجراء تحليل التباين ANOVA. يتضح من الجدول (11) لتحليل التباين أن قيمة F تبلغ (22,097) ومستوى الدلالة Sig يساوي (0.000) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية رقم (4) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحفظ المحاسبي بين شركات كل قطاع من القطاعات الأربعة.

الجدول (11): تحليل التباين بين القطاعات الأربعة

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
اجمالي المستحقات * القطاع	Between Groups	.325	3	.108	22.097	.000
	Within Groups	.568	136	.005		
	Total	.892	139			

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج SPSS

#### الاستنتاجات والتوصيات

قدّم هذا البحث دليلاً على تأثر مستوى التحفظ المحاسبي بعدة عوامل متعلقة بخصائص الشركة المختلفة، وتوصل للنتائج الآتية:

- 1- تمارس الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة متوسط إجمالي المستحقات (-0.027) وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%.

2- توجد علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة حيث يزداد مستوى التحفظ المحاسبي بزيادة حجم الشركة، حيث كانت الشركات الأكبر حجماً وهي شركات الاتصالات الأكثر تحفظاً بين شركات العينة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علي وبهاء الدين (2019).

3- توجد علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومعدل الرافعة المالية، أي كلما ارتفعت نسبة الديون أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، تتفق هذه النتيجة مع دراسة كساب (2011) ودراسة علي وبهاء الدين (2019).

4- توجد فروق معنوية في مستوى التحفظ المحاسبي بين قطاعات الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية، كما أنّ أكثر الشركات تحفظاً هي شركات قطاع الاتصالات، وبالتالي فإنّ نوع القطاع يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، تتفق هذه النتيجة مع دراسة Hamdan et al (2011).

#### وبناء على ما تقدم يوصي هذا البحث بما يلي:

- إجراء المزيد من الدراسات بهدف دراسة المزيد من العوامل التي قد تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مثل دور آليات حوكمة الشركات ولجان التدقيق وجودة التدقيق.
- تطبيق الدراسات في أسواق مالية مختلفة وبيئات أخرى، وباستخدام مقاييس متنوعة لقياس مستويات التحفظ المحاسبي، يساعد ذلك إلى تأكيد اتجاه العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة ومعدل الرافعة المالية فيما إذا كانت علاقة طردية أو عكسية.

#### **المراجع المستخدمة باللغة العربية:**

- الطويل، نلى، شاهين، سوسن. (2017). أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 39 (5).
- جاسم، مثنى، سليم اباد، فارس، اشرف. (2021). تأثير الخصائص الديموغرافية لأعضاء مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي غير المشروط: دراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الاقتصاديات الأعمال. العدد (1). عدد الصفحات 269-285.
- حمدان، علام محمد. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 8(1). عدد الصفحات 22-41.
- طاحون، احمد حسني، صالح، رضا، صبري النخال. (2017). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. 3 (3). عدد الصفحات: 132-162.
- علي، منصور؛ بهاء الدين، نورا. (2019). العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي دراسة لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (25). العدد(113). عدد الصفحات: 596-613.

- قزال، إسماعيل؛ زرقون، عمر؛ زرقون، محمد. (2019). **قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال. جامعة قاصدي مرباح. 6(2). عدد الصفحات 514-534.**
- كساب، ياسر السيد. (2011). **العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل. جامعة طنطا. عدد 2. عدد الصفحات: 297-340.**
- محمد، تامر السعيد، (2019). **قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (دراسة تطبيقية). مجلة الفكر المحاسبي. 2(27). عدد الصفحات 1-62.**

#### المراجع باللغة الإنكليزية:

- Ahmed, A., B. Billings, R. Morton and M. Stanford-Harris (2002). **The role of accounting conservatism in mitigating bondholder shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs.** *The Accounting Review*, 77(4), PP. 867-890.
- Basu, S. (1997). **The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings.** *Journal of Accounting and Economics*, 24.PP: 3-37.
- Beaver, W. and S. Ryan. (2005). **Conditional and unconditional conservatism: concepts and modeling.** *Review of Accounting Studies*. 10 (2-3), PP: 269-309.
- Belkaoui, A., (1985). **Accounting theory. 2nd edition.** Harcourt Brace Jovanovich, Orlando, Florida.
- Cano-Rodriguez, M. (2010). **Big Auditors, Private Firms and Accounting Conservatism: Spanish Evidence.** *European Accounting Review*, 19. PP: 131-159.  
<https://doi.org/10.1080/09638180902989426>
- Collazo-Reyes, Francisco. (2014). **Growth of the number of indexed journals of Latin America and the Caribbean: The effect on the impact of each country.** *Scientometrics* 98, PP: 197-209.
- Givoly, Dan; Hayn, Carla. (2000). **The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative.** *Journal of Accounting and Economics*. 29 (2000), PP: 287-320.
- Hamdan, Allam; Abzakh, Mohammed; Al-Ataibi, Mahmud (2011). **Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements.** *International Business Research..* 4,(3).  
<https://doi:10.5539/ibr.v4n3p145>
- Homburg, Carsten, Nasev, Julia. (2009). **How timely are earnings when costs are sticky? Implications for the link between conditional conservatism and cost stickiness.** AAA 2009 Management Accounting Section (MAS). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1187082> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1187082>
- Iatridis, George. (2011). **Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism.** *International Review of Financial Analysis* 20. PP: 88-102.
- Jaggi, Bikki; Xin, Hua; Ronen, Joshua. (2019). **Management Earnings Forecasts and Accounting Conservatism.** *Journal of Accounting, Auditing & Finance.* 1-24

- Khan, M., and Watts, R. L. (2009). *Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism*. *Journal of Accounting and Economics*. 48, PP: 132–150.
- Kim B, jae; Nekrasov, Alexander; Shroff, Pervin; Pervin, Andreas (2018). *Valuation Implications of Unconditional Accounting Conservatism: Evidence from Analysts' Target Prices*. Wiley Online Library. 36(3).
- Kim, Jeong-Bon and Zhang, Liandong. . (2016). *Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence*. *Contemporary Accounting Research*. 33, (1). PP: 412-441.  
[https://ink.library.smu.edu.sg/soa\\_research/1708](https://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/1708)
- Kwon, Sung; Yin, Qin; Han, Jongsoo. (2006). *The Effect of Differential Accounting Conservatism on the "Over-Valuation" of High-Tech Firms Relative to Low-Tech Firms*. *Review of Quantitative Finance and Accounting*. 27(2), PP:143-173
- Liu, sun. (2019). *The impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence*. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 34 (2019), PP: 49–68.
- Qiang, Xinrong. (2007). *The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level*. *The Accounting Review*. 82,(3). PP. 759-796.
- Watts, R, Zimmerman, J (1986). *Positive Accounting Theory*. Prentice-Hall. Englewood Cliffs, NJ.
- Watts, R. (2003). *Conservatism in accounting, part I: Explanations and implications*. *Accounting Horizons*, 17. PP: 207–221
- Xu, X., X. Wang and N. Han (2012). *Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency*. *China Finance Review International*. 2(1), PP: 53-77.